

## مشاركة الجزائريات في الحياة السياسية لا تزال انتقائية

السلطة الجزائرية تعتمد نظاماً "ذكوريا وحصريا". وأوضحت في المقال نفسه أنها "تجمع بين المنطق الاستبدادي والأدوات الديمقراطية" وتستند إلى "مطالب النساء لتعويض العجز الديمقراطي".

من جهتها رحبت المحامية والناشطة من أجل حقوق المرأة نادية آيت زاي بالمساواة الواضحة في قوائم الانتخابات التشريعية لعام 2021، لكنها ذكرت بأن هذا لا يضمن المساواة في النتائج.

واسفت آيت زاي لعدم نجاح النساء المنتخبات في تقديم مطالب لصالح حقوق المرأة.

وقالت "لم نر النساء الحاضرات في المجلس الشعبي الوطني يبرزن أو يظهرن من خلال المواقف المؤيدة للمساواة والعدالة، لقد انصهرن في الجماعة".

وأكدت الناشطة الحقوقية أنه من الضروري "التوعية داخل البرلمان بقضية النوع الاجتماعي حيث يتم أخذ مكانة المرأة في الاعتبار في القوانين التي يتم وضعها. ويجب إنشاء جسور لتحقيق أشياء صغيرة".

وأشارت دراسة بعنوان "المرأة الجزائرية والتغيير" إلى أنه ليس ثمة شك في أن الوجود المتزايد للمرأة الجزائرية في الحياة العامة يمثل إحدى ركائز التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه الجزائر منذ خمسين سنة من استقلالها. وتمثل مواكبة المرأة الجزائرية لمسار التغيير الحاصل انعكاسا لدورها وفعاليتها في مختلف الميادين.

وسواء تعلق الأمر بالمدرسة أو الأسرة أو العمل أو الحياة السياسية، يقاس أداء المرأة وتأثيرها في عملية التغيير وكذلك تأثرها به بالدور المنوط بالسياسات العمومية وبمستوى أدائها وفعاليتها. وبدأت السلطات الجزائرية تولي عناية بدمج المرأة من خلال الاعتماد على مقاربة الجندر في إعداد الخطط الحكومية التي تهدف إلى إشراك المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ولكن الأکید أن هذه الإجراءات أدت إلى زيادة كبيرة في عدد النساء المنتخبات من 7.7 في المئة من المقاعد في المجلس الشعبي الوطني العام 2007 (29 امرأة) إلى 31.6 في المئة في العام 2012 (146 امرأة من أصل 462 نائباً). وفي العام 2017 سجل انخفاض طفيف، حيث احتلت النساء 25.8 في المئة من المقاعد.

ولكن الباحثة لويزة دريس آيت حمادوش ترى أن الإشراك الواضح للمرأة هو "الانتقائي".

وكتبت في العام 2016 في مجلة إنسانيات الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية أن النساء "يصلن على المزيد من الحقوق في السياسة لكنهن يبقين غائبات عن مناصب صنع القرار" أو داخل الهيئات القيادية للأحزاب أو الحكومة على سبيل المثال.

ووفقاً لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2018 "من بين 32 منصباً في مواقع المسؤولية الموجودة داخل المجلس الشعبي الوطني، تشغل النساء 6.3 في المئة فقط".

ولا تراس النساء أي كتلة نيابية ويتركز عملهن بشكل أساسي في اللجان التي تتناول "الموضوعات المرتبطة تقليدياً باهتمامات المرأة" مثل الشؤون الاجتماعية والثقافية والصحة والتعليم.

ومن بين 36 منصباً في الحكومة الحالية تشغل النساء ست حقائب فقط. ورات حمادوش استناداً للعلوم السياسية في جامعة الجزائر أيضاً أن

تونس - على الرغم من وجود الجزائريات على قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية مستفيدات من السياسات الشاملة، تبقى المرأة الجزائرية بعيدة عن عملية صنع القرار وتكون مشاركتها أحياناً شكلية فقط.

وفشلت حملة الانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في 12 يونيو في جذب اهتمام الجزائريات، لكن بعض التصريحات العنصرية ضد المرأة نجحت في إثارة الجدل، خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتظهر ملصقات قائمة انتخابية في ولاية المنية (وسط) يتساوى فيها عدد المرشحين الرجال والنساء كما يفرض القانون، وجوه الرجال فقط مع إغفال صور النساء، ما أثار استنكاراً واسعاً على الشبكات الاجتماعية. وهذه الممارسة ليست جديدة، ففي انتخابات المجلس الشعبي الوطني سنة 2017 تم نشر عدة قوائم بدون صور النساء.

وإضافة إلى ذلك أثارت تصريحات عيسى بيهادي رئيس حزب جبهة الحكم الراشد استنكاراً واسعاً بسبب تشبيهه للنساء على قائمة حزبه بـ"الفراولة الممتازة" للتغني بصفاتهم وكفاءتهم. وسرعان ما حوّل مستخدمو الإنترنت هذه التصريحات العنصرية ضد المرأة إلى موضوع للسخرية من السياسيين.

وعاد الجدل النقاش حول مكانة المرأة في المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب في البرلمان). فمع أنها باتت أكثر حضوراً منذ العام 2012، إلا أنها تظل غائبة عن الأضواء مقارنة بالنواب الرجال.

واستفادت الجزائريات حتى الآن من إطار قانوني ملائم يسمح بدخولهن المجالس المنتخبة.

وأتاح التعديل الدستوري في العام 2008 الاعتراف بحقوقهن السياسية، وأنشأ قانون أقر في العام 2012 حصصاً تمثيلية للنساء تتراوح بين 30 و40 في المئة وفقاً للدوائر الانتخابية.

وفي قانون الانتخابات الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2021 أقرت المساواة التامة، حيث يفرض 50 في المئة من النساء على قوائم الانتخابات التشريعية أو المحلية.

ومع ذلك لا يضمن هذا القانون حضوراً أكبر للمرأة في المجلس المقبل لأنه يلغي نظام الحصص الإجبارية للمرشحات.

ولكن الأکید أن هذه الإجراءات أدت إلى زيادة كبيرة في عدد النساء المنتخبات من 7.7 في المئة من المقاعد في المجلس الشعبي الوطني العام 2007 (29 امرأة) إلى 31.6 في المئة في العام 2012 (146 امرأة من أصل 462 نائباً). وفي العام 2017 سجل انخفاض طفيف، حيث احتلت النساء 25.8 في المئة من المقاعد.

ولكن الباحثة لويزة دريس آيت حمادوش ترى أن الإشراك الواضح للمرأة هو "الانتقائي".

وكتبت في العام 2016 في مجلة إنسانيات الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية أن النساء "يصلن على المزيد من الحقوق في السياسة لكنهن يبقين غائبات عن مناصب صنع القرار" أو داخل الهيئات القيادية للأحزاب أو الحكومة على سبيل المثال.

ووفقاً لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2018 "من بين 32 منصباً في مواقع المسؤولية الموجودة داخل المجلس الشعبي الوطني، تشغل النساء 6.3 في المئة فقط".

ولا تراس النساء أي كتلة نيابية ويتركز عملهن بشكل أساسي في اللجان التي تتناول "الموضوعات المرتبطة تقليدياً باهتمامات المرأة" مثل الشؤون الاجتماعية والثقافية والصحة والتعليم.

ومن بين 36 منصباً في الحكومة الحالية تشغل النساء ست حقائب فقط. ورات حمادوش استناداً للعلوم السياسية في جامعة الجزائر أيضاً أن

## اختبار جدي لقانون التحرش الجنسي في لبنان

عدم قدرة القانون على حماية النساء من الانتقام المحتمل يعكس نقصانه



تجريم التحرش الجنسي خطوة مهمة لإدانة الاعتداء السلوكي لكنها غير كافية

المجتمع المدني من النقاشات والمراجعة النهائية للقانون. وكانت العديد من هذه المجموعات قد عملت خلال عقد من الزمن على نسخة أخرى من المشروع.

60

في المئة من النساء في لبنان  
تعرضن لشكل من أشكال  
التحرش الجنسي مثل المضايقة

وطرح المحامي كريم نمور في المجلة الحقوقية "المفكرة القانونية" مخاوف عديدة اعتبر أنها قد تعطل فاعلية القانون في حماية ضحايا التحرش، خصوصاً في أماكن العمل. وقال لهيومن رايتس ووتش "ينبغي تحديد إجراءات حماية واقعية للمشتكين. كيف تستمرز في الذهاب إلى عمك إذا كنت قد تقدمت بشكوى جنائية ضد صاحب العمل؟ تستغرق المحاكم ثلاثة إلى أربعة أعوام. قد تحصلين على تعويض بعدها، لكن على الأرجح ستكونين قد خسرت وظيفتك".

وغالباً ما تواجه ضحايا التحرش الجنسي والعنف خطر معاودة التعرض للوصع عند التماس التعويضات من خلال نظام القانون الجنائي، بسبب التمييز في مراكز الشرطة ومن قبل المدعين العامين والقضاء، وعبء الإثبات الثقيل عليهن، وكون جلسات الاستماع الجنائية علنية.

ووجدت لجنة الحقوقيين الدولية عقبات كثيرة في إدارة النظام الجنائي اللبناني تعيق نيل النساء حقوقهن في القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنسر). وتشمل العقبات غياب تحقيقات فعالة مراعية للجنس، وعدم كفاءة الأشخاص الذين يجرؤونها، وقلة الموارد، والقوالب النمطية التي تطفن على عقليات مسؤولي القضاء، بالإضافة إلى التمييز في السياسات والممارسات.

ويعاقب القانون المتحرش جنسياً بالسجن حتى عام وبغرامة تصل إلى عشرة أضعاف الحد الأدنى للأجور. وفي بعض الأوضاع، بما فيها التبعية أو علاقة العمل، يُعتبر التحرش جريمة خطيرة وتزداد فترة السجن إلى أربعة أعوام والغرامات إلى 50 ضعف الحد الأدنى للأجور.

ويملك القانون جانباً إيجابياً، إذ يجرم الضحايا من الفار عبر المس براتبهن أو بترقيتهن، أو نقلهن إلى قسم آخر، أو عدم تجديد عقدهن، أو اتخاذ إجراءات تاديبية بحقهن. ويضمن القانون تدابير لحماية المبلغين عن المخالفات ويمنع التمييز ضد من يبلغ عن التحرش أو يدلي بشهادته بشأنه، ويمنع الاعتداء عليه أو اتخاذ إجراءات تاديبية بحقّه.

وقالت يونس إنها تلقت من عطار عدداً من الرسائل وصوراً على غرار سيلفي ومكالمات في وقت متأخر من الليل على مدى شهرين بعد أن بدأ الاتصال يعرض عليها دوراً في فيلم.

وعندما أغلقت عليه أحد التطبيقات أرسل إليها رسالة على تطبيق آخر باستخدام اسم مزيف، وفق قولها، مما دفعها إلى إخباره بأنها ستتصل بالشرطة إذا تحدث إليها مرة أخرى.

وقالت الصحافية اللبنانية لونا صفوان إن العطار اتصل بها في البداية ليخبرها عن مسألة تتعلق بالعمل ثم غير الموضوع ووصف التخييلات الجنسية التي تشمل الدور المزمع أداءه.

وعندما حاولت صفوان صدّه أصر على مواصلة ممارساته، على حد قولها، مضيفة أنها كانت تأمل في أن يؤدي القرار الذي اتخذته النساء -المتعلق بالتحرش عن التحرش علناً- إلى دفع نظام المحاكم اللبناني الجليء إلى العمل.

وتابعت "إنها خطوة مهمة تتخذها معاً ولكننا بحاجة إلى الانتظار لنرى كيف ستسير الأمور".

نطاق محدود

ويرى المختصون أن قانون تجريم التحرش الجنسي وتاميل ضحاياه، الذي أقره لبنان في 21 ديسمبر 2020، لا يرقى إلى مستوى اتفاقية القضاء على العنف والتحرش التي تنص على معالجة الحكومات للعنف والتحرش في العمل من خلال "نهج شامل ومتكامل ومرامٍ لقضايا الجنسين"، بما في ذلك اعتماد القوانين المتعلقة بالعمل، والصحة والسلامة المهنية، والمساواة وعدم التمييز، بالإضافة إلى القانون الجنائي.

وقالت نيشا فاريما، مديرة مناصرة حقوق المرأة في هيومن رايتس ووتش، إن "تجريم التحرش الجنسي خطوة مهمة لإدانة الاعتداء السلوكي الذي طالما جرى تحمله واعتباره طبيعياً في لبنان، لكن ذلك غير كافٍ".

مشيرة إلى أن الحملات الإعلامية وفرض شروط إلزامية على أصحاب العمل لمنع التحرش الجنسي والاستجابة له، والرصد، والتطبيق... جميعها خطوات أساسية لمعالجة هذه المسألة الخطيرة التي تؤثر على الحياة المهنية والشخصية للمرأة.

ويعد التحرش الجنسي مشكلة متفشية في لبنان. ووفق تقرير صدر في 2016 عن الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في لبنان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعرض تلقاً استجابات للتحرش الجنسي في أماكن عامة. وأكدت كثيرات منهن أنهن واجهن ذلك خلال الأشهر الثلاثة السابقة.

وعبرت عدة مجموعات لحقوق المرأة عن خيبة أملها بسبب النطاق المحدود للقانون الذي اعتمد واستبعاد مجموعات

يوواجه قانون التحرش الجنسي في لبنان اختباراً لمدى فاعليته في حماية ضحايا التحرش، خصوصاً في مواقع العمل. وتعتبر حادثة التحرش التي تعرضت لها الممثلة اللبنانية ترايسي يونس، والتي فسحت المجال لأخبارات كي يحكين قصصاً مشابهة، اختباراً جدياً لهذا القانون حيث ستبت ما إذا كان قادراً على حماية النساء حقاً أم أن ماله الفشل.

بيروت - أعلنت ترايسي يونس عن اتهامات بالتحرش الجنسي ضد مخرج سينمائي محلي، وقالت الممثلة اللبنانية إنها تحدثت "حتى يعرف أمثاله حدودهم". وفي غضون أيام تقدمت أكثر من اثنتي عشرة امرأة لسرد تجارب مماثلة مع نفس الرجل، مُشكيات من ممارسات تشمل تقديم نصوص في وقت متأخر من الليل وعروض لأدوار في أفلامه تحولت إلى تحرش جنسي ووصف للتخييلات الجنسية.

وقالت جماعات نسوية إن القانون فتح طريقاً جديداً للمساواة في بلد تواجه فيه المرأة التمييز في مجموعة من المحاكم الدينية التي تشرف على قضايا الزواج وحضانة الأطفال.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن التشريع فشل في إجبار أصحاب العمل على اتخاذ تدابير وقائية ضد التحرش الجنسي ولم يحم النساء من الانتقام المحتمل بشكل كافٍ، بما في ذلك التجاوزات التي تقع في مكان العمل.

وقالت حياة مرشاد، وهي عضوة مؤسسة ومديرة البرامج في المنظمة النسوية "في-مال"، تضع هذه القضية القانون أمام المحاكمة؛ إما أن تثبت أنه يمكن أن يجرم النساء حقاً أو يفشل في الاختبار الأول".

مصدر إزعاج

وإثر سؤاله عن مزاعم النساء قال عطار إن مكالماته المتكررة ورسائله والصور غير الصريحة التي شاركها مع النساء تشكل "مصدر إزعاج" وليس تحرشاً جنسياً.

وقال الرجل البالغ من العمر 33 عاماً لمؤسسة نومسون رويترز عبر الهاتف "كان من الخطأ القيام بذلك"، موضحاً أن سلوكه كان مدفوعاً باستهلاك الحشيش الذي اختلط بشكل سيء مع الأدوية التي كان يتناولها، بما في ذلك علاج الاضطراب ثنائي القطب.

وقال رعد إن بعض الحالات الفردية تضمنت عناصر من التحرش الجسدي ومن بينها الإغتصاب المزعوم. ونفى عطار هذه المزاعم وقال إن السلطات لم تقرر استدعاءه للاستجواب بعد.

وأكد متحدث باسم قوى الأمن الداخلي اللبنانية أن التحقيق جارٍ، لكنه امتنع عن الإدلاء بالمزيد من التفاصيل.

وتقول بعض النساء اللاتي اتهم عطار بالتحرش الجنسي إنه استخدم العمل كذريعة للاتصال بهن، بما في ذلك عروض التمثيل في فيلم قال إنه ينتجه.

وقال رعد "لدينا القدرة على تسجيل سابقة".

ووجد استطلاع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 2017 أن ما يقرب من 60 في المئة من النساء في لبنان تعرضن لشكل من أشكال التحرش الجنسي مثل المضايقة في الشوارع والتحرش عبر الإنترنت في الأشهر الثلاثة السابقة.

ويجزم القانون الجديد، الذي تبناه البرلمان في ديسمبر، "أي سلوك سيء متكرر خارج عن المألوف وغير مرغوب فيه من الضحية بمدلول جنسي" بصفته

بيروت - أعلنت ترايسي يونس عن اتهامات بالتحرش الجنسي ضد مخرج سينمائي محلي، وقالت الممثلة اللبنانية إنها تحدثت "حتى يعرف أمثاله حدودهم". وفي غضون أيام تقدمت أكثر من اثنتي عشرة امرأة لسرد تجارب مماثلة مع نفس الرجل، مُشكيات من ممارسات تشمل تقديم نصوص في وقت متأخر من الليل وعروض لأدوار في أفلامه تحولت إلى تحرش جنسي ووصف للتخييلات الجنسية.

وقالت جماعات نسوية إن القانون فتح طريقاً جديداً للمساواة في بلد تواجه فيه المرأة التمييز في مجموعة من المحاكم الدينية التي تشرف على قضايا الزواج وحضانة الأطفال.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن التشريع فشل في إجبار أصحاب العمل على اتخاذ تدابير وقائية ضد التحرش الجنسي ولم يحم النساء من الانتقام المحتمل بشكل كافٍ، بما في ذلك التجاوزات التي تقع في مكان العمل.

وقالت حياة مرشاد، وهي عضوة مؤسسة ومديرة البرامج في المنظمة النسوية "في-مال"، تضع هذه القضية القانون أمام المحاكمة؛ إما أن تثبت أنه يمكن أن يجرم النساء حقاً أو يفشل في الاختبار الأول".

مصدر إزعاج

وإثر سؤاله عن مزاعم النساء قال عطار إن مكالماته المتكررة ورسائله والصور غير الصريحة التي شاركها مع النساء تشكل "مصدر إزعاج" وليس تحرشاً جنسياً.

وقال الرجل البالغ من العمر 33 عاماً لمؤسسة نومسون رويترز عبر الهاتف "كان من الخطأ القيام بذلك"، موضحاً أن سلوكه كان مدفوعاً باستهلاك الحشيش الذي اختلط بشكل سيء مع الأدوية التي كان يتناولها، بما في ذلك علاج الاضطراب ثنائي القطب.

وقال رعد إن بعض الحالات الفردية تضمنت عناصر من التحرش الجسدي ومن بينها الإغتصاب المزعوم. ونفى عطار هذه المزاعم وقال إن السلطات لم تقرر استدعاءه للاستجواب بعد.

وأكد متحدث باسم قوى الأمن الداخلي اللبنانية أن التحقيق جارٍ، لكنه امتنع عن الإدلاء بالمزيد من التفاصيل.

وتقول بعض النساء اللاتي اتهم عطار بالتحرش الجنسي إنه استخدم العمل كذريعة للاتصال بهن، بما في ذلك عروض التمثيل في فيلم قال إنه ينتجه.

وقال رعد "لدينا القدرة على تسجيل سابقة".

ووجد استطلاع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 2017 أن ما يقرب من 60 في المئة من النساء في لبنان تعرضن لشكل من أشكال التحرش الجنسي مثل المضايقة في الشوارع والتحرش عبر الإنترنت في الأشهر الثلاثة السابقة.

ويجزم القانون الجديد، الذي تبناه البرلمان في ديسمبر، "أي سلوك سيء متكرر خارج عن المألوف وغير مرغوب فيه من الضحية بمدلول جنسي" بصفته

الجزائريات يحصلن على المزيد من الحقوق في السياسة لكنهن يبقين غائبات عن مناصب صنع القرار أو داخل الهيئات القيادية للأحزاب أو الحكومة



كريم نمور  
العديد من المخاوف  
تعطل فاعلية القانون  
في حماية ضحايا التحرش